«بلومبيرغ»: السوق الكويتي لم يشهد تدافع المستثمرين لشراء الأسهم المقررة ترقيتها.. خلافاً للوضع بالأسواق المجاورة

«MSCI» تكشف أسهم الترقية اليوم.. و«البورصة» تفتقر إلى «الزخم»

■ أداء الأسهم الكويتية بين يونيو 2019 ونوفمبر 2020 تضرر كثيراً.. ما خلق برود لدى المتداولين ■ 2,9 مليار دولار التدفقات الأجنبية المتوقع دخولها السوق بنهاية نوفمبر الجاري عند تفعيل الترقية للمؤشر

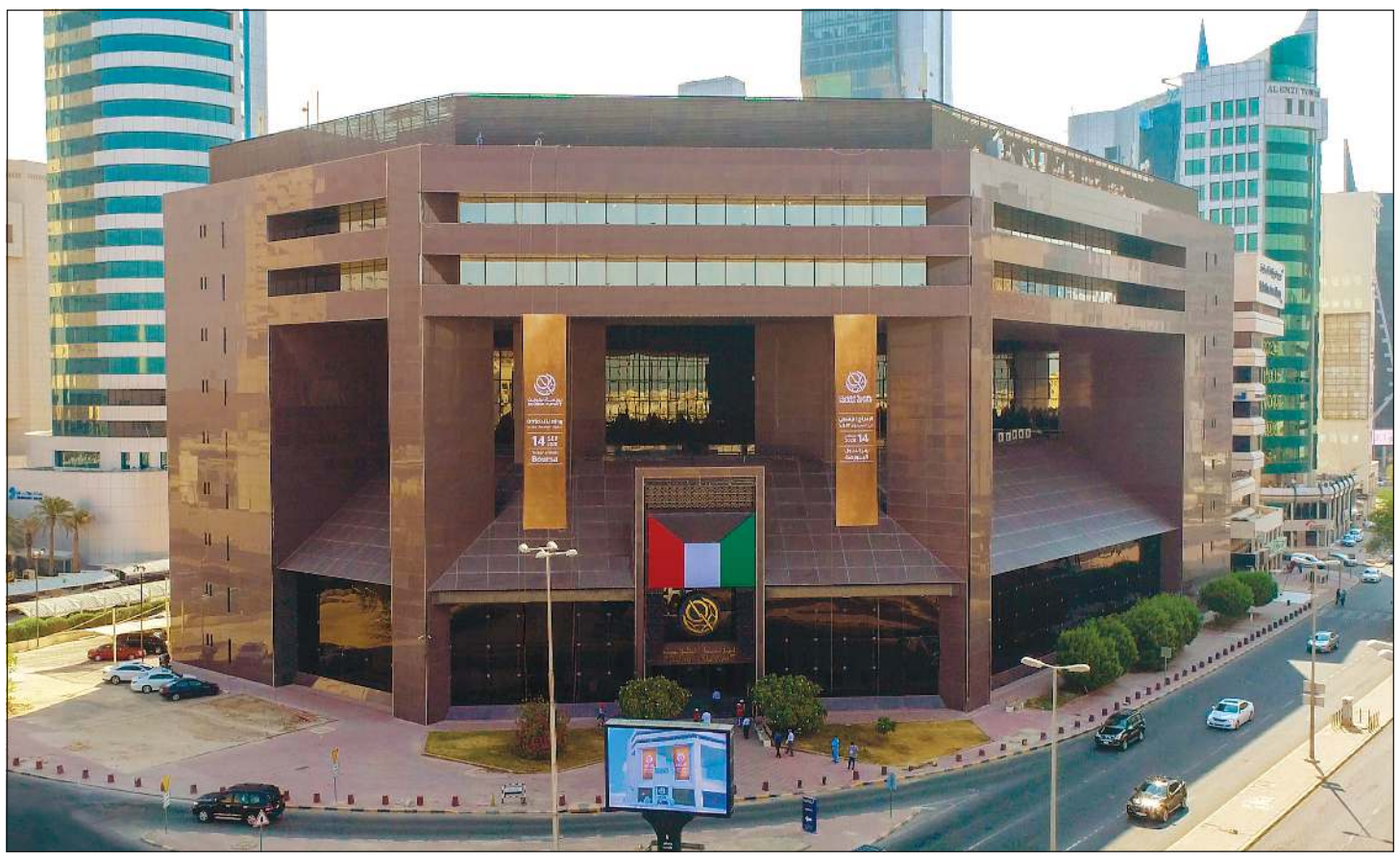

محمود عيسى

في الوقت الذي تنتظر فيه بورصة الكويت الحدث الاستثنائي المتمثل في ترقية بورصة الكويت على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI)، قالت وكالة بلومبيرغ الاخبارية ان اللحظة الكبيرة المرتقبة لبورصة الكويت «تفتقر إلى الزخم المعتاد» قبل الترقية، في اشارة منها الى ان مؤشرات الأسهم في البلاد لم تتعاف بعد من الركود الناجم عن فيروس كورونا.

وكشفت وكالة بلومبيرغ الإخبارية، انه من المقرر أن تكشف «MSCI»عن مراجعتها نصف السنوية لمؤشرها اليوم (الثلاثاء)، لتعلن عن إضافة الأسهم الكويتية إلى مؤشر الأسواق الناشئة الذي يتتبعه مديرو الصناديق على نطاق واسع، وكان قرار ترقية الكويت على هذا المؤشر، والذي كان متوقعا في البداية في مايو الماضي، قد تأجل نتيجة الصعوبات التشغيلية المرتبطة بتفشي فيروس كورونا.

ومن المتوقع أن تصل التدفقات السلبية الى بورصة الكويت يوم الترقية بنهاية شهر نوفمبر الجاري إلى 2,9 مليار دولار.

غياب الزخم المعتاد

لكن الوكالة قالت إنه بالكاد يمكن النظر إلى مؤشر الأسهم المحلية الرئيسي، الذي فشل في تحقيق الاندفاع المتوقع أو الزخم المعتاد الذي يسبق ترقية تصنيف الاسهم الى مؤشرات أعلى.

وأشارت الوكالة في توضيح هذه النقطة الى ان المستثمرين «في العادة» يتدافعون لشراء الأسهم في الأسواق التي ستتم ترقيتها في وقت وشيك في اللحظة التي يتم فيها الإعلان عن تنفيذ قرار الترقية المعلق، من أجل الاستغلال المبكر لتدفق الأموال من الصناديق الاستثمارية السلبية، وهي النوافذ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تستمر عادة لمدة عام تقريبا، حيث كان الحال كذلك لدى ترقية الأسهم في دول أخرى في المنطقة كالإمارات وقطر والسعودية.

وتساءلت الوكالة باستهجان بقولها: «أين السباق الذي يسبق الادراج؟»، حيث لم يسجل مؤشر الكويت الاتجاه الصعودي المعتاد قبل الترقية على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة.

وأوضحت أن أداء الأسهم الكويتية بين 26 يونيو 2019 و4 نوفمبر 2020 قد تضرر بسبب القيود التي رافقت انتشار فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط مع انخفاض الطلب العالمي، والضرر الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الكويتي نتيجة لذلك، ما خلق برودا لدى المتداولين في سوق الاوراق المالية.

ويتم تداول مؤشر الأسهم الرئيسية، الذي انخفض بنسبة 12٪ لهذا العام، دون المستوى الذي كان مسجلا قبل أن تعلن «MSCI» لأول مرة عن نيتها في ترقية السوق الكويتي من مجموعة الأسواق الحدودية الى الأسواق الناشئة، وقد ارتفع المؤشر بنسبة 0,5٪ فقط يوم امس الاثنين مقابل ارتفاع بنسبة 1,2٪ لمؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة.

السوق يواصل الصعود القوي.. بمكاسب 371 مليون دينار

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت نشاطها الايجابي للجلسة الثالثة على التوالي بدعم من ارتفاع أسواق المال في العالم، خاصة بورصة طوكيو التي حققت أعلى ارتفاع لها منذ 29 عاما، حيث بدا جليا ان هناك تفاعلا ايجابيا لأسواق المال مع إعلان فوز المرشح الديموقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسة الأميركية ووصوله للبيت الأبيض.

وحققت بورصة الكويت مكاسب لافتة على مستوى القيمة السوقية بنهاية جلسة أمس، إذ ارتفعت القيمة بنسبة 1,1٪ محققة 371 مليون دينار مكاسب سوقية ليصل إجمالي القيمة إلى 32,31 مليار دينار ارتفاعا من 31,94 مليار دينار أول من أمس. وبهذه المكاسب السوقية، تقلصت الخسائر السنوية للقيمة إلى 9٪، علما بأن الخسائر السنوية وصلت خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 26٪ بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

وشهدت السيولة المتدفقة للسوق قفزة أمس بشكل كبير، إذ ارتفعت قيمة التداول بنسبة 107٪، إذ بلغت 69,9 مليون دينار ارتفاعا من 33,7 مليون دينار أول من أمس، وتركزت كما هو معتاد في الفترة الأخيرة حول الأسهم القيادية بالسوق الأول.

وتصدرت الأسهم الأكثر استحواذا على السيولة، سهم الوطني بـ 15,3 مليون دينار، تلاه بيتك بـ 13,5 مليون دينار، ثم زين بـ 9 ملايين دينار، ثم الخليج بـ 3,9 ملايين دينار، بالإضافة إلى اجيليتي بـ 3,4 ملايين دينار، وبلغت نسبة استحواذ هذه الأسهم الخمسة 64,5٪ من إجمالي السيولة المتدفقة للسوق، وحققت جميعا ارتفاعات لافتة على مستوى القيمة السعرية.

وأنهت البورصة تعاملات أمس على ارتفاع جماعي للمؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,5٪ محققا 92,6 نقطة ليصل إلى 6176 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,11٪ محققا 4,5 نقاط ليصل إلى 4346 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,2٪ محققا 63,9 نقطة ليصل إلى 5564 نقطة.

طالبت في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» بتفعيل قرار مجلس الوزراء بإعادة فتح المنفذ

مصادر صناعية: إغلاق «العبدلي» كبّد الشركات خسائر كبيرة

طارق عرابي

رغم مضي أكثر من شهر ونصف الشهر على موافقة مجلس الوزراء على إعادة فتح منفذ العبدلي البري لعمليات التصدير، وتكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع كل من وزارة الصحة والإدارة العامة للجمارك لتنفيذ القرار، إلى أن تفعيل هذا القرار مازال موقوفا بعد لأسباب تتعلق بموافقة وزارة الصحة على ذلك.

مصادر صناعية، أكدت لـ «الأنباء» أن استمرار إغلاق منفذ العبدلي البري الذي يربط الكويت بأكبر سوق استهلاكي مجاور منذ اكثر من 6 أشهر، تسبب بخسائر مادية كبيرة للمصانع والشركات الكويتية، في الوقت الذي استفادت فيه دول مجاورة أخرى كإيران والأردن والسعودية من هذا السوق الكبير.

وأضافت المصادر أن تفعيل قرار مجلس الوزراء لا يحتاج سوى إلى موافقة وزارة الصحة على بدء التطبيق الفعلي، خاصة أن وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك أبدت موافقتها واستعدادها لبدء العمل في المنفذ منذ بداية أكتوبر الماضي، إلا أن التفعيل الحقيقي لن يتم ما لم توافق وزارة الصحة على بدء تشغيل المنفذ. ولفتت المصادر الى أن الهاجس الصحي حرم شريحة كبيرة من المصانع والشركات الكويتية من الولوج لأحد أهم الأسواق المجاورة لها، خاصة أن هذه الشركات كانت تجد في السوق العراقي المجاور نافذة لها لتسويق منتجاتها والتواصل مع نظيرتها قبل وقوع جائحة فيروس كورونا.

وأكدت المصادر أنها ليست ضد الحفاظ على الصحة العامة، لكن هذا العامل لا يجب أن يتخذ كشماعة لإيقاف النشاط الاقتصادي بالبلاد، إذ يمكن تطبيق القرار مع الاحتفاظ بالمعايير الصحية الضرورية، وذلك من خلال نقل البضائع الكويتية إلى منفذ العبدلي وتسليمها في معبر «صفوان» العراقي بدون أي تدخل بشري. وتساءلت المصادر نفسها عن سبب منع تصدير المنتجات الكويتية إلى السوق العراقي، في الوقت الذي تم السماح فيه لحركة تنقل الأفراد من وإلى العراق، ما يعني حرمان الاقتصاد الكويتي من أحد أهم أسواقه التجارية، لصالح شركات خليجية وأردنية وتركية وإيرانية.

وفي نهاية تصريحها، أعربت المصادر عن أملها في أن يتم العمل فورا على تفعيل قرار مجلس الوزراء الصادر في نهاية سبتمبر الماضي، لتستأنف المصانع الكويتية عملها في واحد من أكبر أسواق المنطقة الخليجية.

«المناقصات» يُمدّد تقديم عروض مرافق الإنتاج الجوراسي حتى 15 الجاري

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة مدد الموعد النهائي لتقديم العطاءات للحصول على عقد للأعمال الخارجية في مرافق الإنتاج الجوراسي شمال الكويت لمدة أسبوع من الموعد الحالي الذي انتهى في 8 نوفمبر الى 15 من الشهر المذكور، وتضمنت قائمة المواعيد النهائية السابقة للمشروع 9 يونيو و11 أغسطس و13 سبتمبر من العام الحالي.

وفي بيان وجهه إلى جميع مقدمي العطاءات، طلب الجهاز تحميل نسخة من مجموعة الوثائق الجديدة الخاصة بالمشروع من موقعه على الإنترنت، وتضم قائمة الشركات التي تأهلت مسبقا لتقديم العطاءات الشركات الـ 11 المذكورة أدناه:

- محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده.
- الغانم انترناشونال للتجارة العامة والمقاولات.
- شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن.
- شركة جلف سبيك للتجارة العامة والمقاولات.
- شركة الخدمات المتكاملة.
- المقاولون المتحدون.
- شركة عربي انيرتك.
- شركة المير للخدمات الفنية.
- شركة مجموعة المشتركة للمقاولات.
- شركة الهندسة والمقاولات الميكانيكية.
- شركة الدار للهندسة والمقاولات.

ويشمل نطاق المشروع المملوك لشركة نفط الكويت والمقدرة تكلفته بنحو 115 مليون دولار سلسلة من الأعمال منها: وضع خطوط التدفق، وتركيب وصلات رأس البئر، وتركيب فتحات الدخول ومشعبات التوزيع، وبناء المرافق المرتبطة بها.

«ميد»: المشروع مملوك لـ «نفط الكويت» وتقدّر تكلفته بنحو 115 مليون دولار

زيادة المدخرات تمثلت بارتفاع ودائعها والاحتياطي الأجنبي وحيازة السندات الأميركية منذ بداية 2020

رغم «كورونا».. مدخرات الحكومة تقفز 4 مليارات دينار

المحرر الاقتصادي

زادت الحكومة مدخراتها منذ بداية العام الحالي بقيمة 4 مليارات دينار، ما يعادل نحو 13 مليار دولار، رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، وذلك من خلال زيادة احتياطي النقد الأجنبي وحيازتها من السندات الأميركية والودائع الحكومية في البنوك.

وتعادل تلك الزيادة في المدخرات الحكومية نحو نصف تقديرات عجز الموازنة للعام المالي 2021/2020، والتي أقرتها الموازنة التقديرية في يناير الماضي بقيمة 7,7 مليارات دينار.

الاحتياطي النقدي

وشهد الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد أكبر زيادة من بين أوجه مدخرات الدولة، حيث وصل إلى 44,4 مليار دولار بنهاية أغسطس الماضي، وبزيادة 6,6 مليارات دولار، ما يعادل نحو 2,1 مليار دينار، بنمو يتخطى 17,5٪ خلال ثمانية أشهر، مرتفعا من مستويات 37,8 مليار دولار في بداية العام.

وتتزامن زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي مع ارتفاعات ملحوظة بأسعار النفط وتدفق الاستثمارات الأجنبية للبورصة الكويتية، والتي حققت تدفق بنحو 46 مليون دينار ما يعادل نحو 150 مليون دولار في الثلاثة أشهر الأخيرة من يونيو وحتى أغسطس الماضي. ويغطي الاحتياطي النقدي للبلاد احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا، وهو ما يفوق المعدل العالمي بنحو أربعة أضعاف.

الودائع الحكومية

حافظت الحكومة الكويتية على ودائعها بالبنوك الكويتية، حيث زادت منذ بداية العام بنحو 117 مليون دينار (ما يعادل نحو 350 مليون دولار) لتصل إلى 7,5 مليارات دينار بنهاية يوليو الماضي، رغم التخفيضات الحادة في الفائدة خلال الربع الأول من العام الحالي.

السندات الأميركية

وتعد سندات الخزانة الأميركية من بين استثمارات الملاذات الآمنة للحكومة الكويتية، حيث كثفت من مشترياتها منذ بداية العام لترفع حيازتها بنحو 12,5٪ لتصل إلى 48 مليار دولار بنهاية يوليو، وبزيادة نحو 6 مليارات دولار ما يعادل ملياري دينار، مقارنة بحيازة بلغت قيمتها 41,9 مليار دولار مطلع العام.

وتأتي زيادة الاستثمارات الكويتية في سندات الخزانة الأميركية رغم انخفاض العائد على السندات بشكل كبير، حيث انخفض العائد على سندات آجال 10 سنوات من نحو 1,8٪ في بداية العام إلى مستويات 0,6٪ في الربع الثالث من العام الحالي.

الاقتراض مستقبلاً

ومازالت الحكومة تنوي الاقتراض لعدم استخدام مدخراتها واستمرار استنزاف احتياطياتها. فبحسب الوثيقة الحكومية التي نشرت وكالة «رويترز» تفاصيلها، فان الهيئة العامة للاستثمار ترى أن تكلفة الاقتراض ستصل إلى 2,5 ـ 3٪، وهو أرخص من تكلفة السحب أو الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة أو تسييل الأصول. فيما كانت تلك التوصية قبل خفض التصنيف الائتماني والذي قد يدفع إلى زيادة تلك التكلفة.

ولم تستخدم الحكومة الكويتية سيولة صندوق الأجيال المقبلة الا من خلال تبادل أصول غير نقدية بصندوق الاحتياطي العام بسيولة كاش من صندوق الأجيال، فيما لم يتم الإعلان عن أي خطوات مماثلة قد تلجأ لها الحكومة للحصول على السيولة مقابل أصولها المتنوعة، في الوقت الذي يتجه صندوق الأجيال لاستخدام تلك السيولة في إبرام العديد من الصفقات حول العالم مؤخرا مستغلا تداعيات جائحة كورونا وتوافر السيولة لديه.